البدل في كتابِي ابن مالك شرح التسهيل وشرح الكافية

Apposition in Ibn Malik's Two Books: Explaining the Facility and Explaining Sufficiency

أ. صبَّاح نصر صبَّاح قريبه

T. Sabbah N. Quraiba

قسم اللغة العربية–كلية الآداب – الجامعة الإسلامية بغزة

sabbah.quraiba2021@gmail.com(فلسطين)

تاريخ الإرسال:2021/09/22	تاريخ القبول:2021/12/04	تاريخ النشر:2022/03/30

الملخص:تعرض الباحث للحديث عن ابن مالك ومكانته العلمية، وتعريف البدل في اللغة، والاختلاف في تسميته، ثم عقد موازنة بين كتابي ابن مالك؛ شرح تسهيل الفوائد، وشرح الكافية الشافية، في باب البدل، من حيث الحدود، والنهج، والمسائل، والشواهد، وعرض النتائج التي توصل إليها بعد دراسة الكتابين، في هذا الباب.

الكلمات المفتاحية:ابن مالك؛ شرح التسهيل؛ شرح الكافية؛ الشواهد؛ البدل.

Abstract: The researcher was exposed to talk about Ibn Malik and his scientific position, the defenition of apposition in the language, the difference in its naming, then the researcher made a comparison between the two books of Ibn Malik i.e explaining facilitating the benefits and explaining the adequate sufficiency, in apposition section; in terms of definitions, approaches, issues, evidence and presenting his findings after studying the two books in this section.

Keywords: Ibn Malik, explaining the facility, explaining the sufficiency, evidence and apposition.

1. مقدمة:

يتناول هذا البحث دراسة موازنة بين كتابي ابن مالك؛ شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، في باب البدل، هادفًا إلى بيان أهمية هذين الكتابين في الدرس النحوي والصرفي، وقد خلص هذا البحث إلى توضيح ذلك من خلال دراسة تحليلية موازنة بين الكتابين مظهرًا دور كل منهما فيما بين يديه من جهود السالفين.

وقد كان للإمام ابن مالك –رحمه الله–دور بارز في هذا الاهتمام؛ فنظم الكافية الشافية، التي عدد أبياتها نحو ثلاثة آلاف بيت، ثم شرح هذه الأبيات في كتابه شرح الكافية الشافية، لم يكتفِ ابن مالك بمنظومة واحدة، ولا بكتابٍ واحدٍ، بكل كان بحرًا زاخرًا بالعلم، فألف كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ وكان أشبه بمذكرات نحوية، بأسلوبه الخاص، موجزة أشد الإيجاز، دون استشهاد، أو ذكر للآراء الأخرى، لذلك قام بشرح هذا الكتاب، فسمّاه شرح تسهيل فوائد.

لذلك عمد الباحث في هذه الدارسة، على الموازنة بين الكتابين، في باب البدل، والمفارقة بينهما، وإظهار ما قد استبدله، أو استدركه ابن مالك في أحدهما.

2. التعريف بابن مالك[1]:

يعد ابن مالك النحوي (600-672هـ) أحد أبرز أعلام النحاة، فقد لاقت مؤلفاته عناية خاصة منذ أيامه، فتلقّاها المتعلمون والمعلمون على السواء، وذاع بعضها ذيوعاً واسعاً استمر إلى هذه الأيام. وكان للنظم نصيب وافر من مؤلفاته، فبرز من منظوماته أرجوزته الكبرى التي نظم فيها قواعد النحو والصرف وسماها (الكافية الشافية)، وبلغت عدة أبياتها نحو ثلاثة آلاف، ثم اختصرها في أرجوزته الصغرى التي عرفت بـ(الخلاصة)، لأنها تلخيص للكافية الشافية، واشتهرت أيضاً بـ (الألفية)، لأن عدة أبياتها قرابة الألف.

ولم تلق منظومة نحوية مالقيتهُ ألفية ابن مالك من حرصٍ على حفظها ودَرْسها وشرحها عبر العصور، فحجبت الأنظار عن الأصل الذي لُخصتْ منه (الكافية الشافية) وعن قصائد ابن مالك وأراجيزه الأخرى التي لخص فيها كثيراً من مسائل اللغة والنحو والقراءات. بل يمكن القول: إنها حجبت الأنظار عن المنظومات النحوية الأخرى كألفيتي ابن معط (ت 628هـ) والسيوطي (ت 911هـ) وغير ذلك.

1.2 اسمه وحياته:

هو محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله، الطائي نسباً، الجيَّاني منشأً، ولد في مدينة (جَيّان)[2]، نحو سنة (600هـ) للهجرة، ثم غادرها في مطلع شبابه إلى بلاد الشام، فتوقف في مصر، وأقام في حلب، وحماة. ثم استقرّ بدمشق مدرساً للعربية والقراءات[3].

2.2 شيوخه:

لم تذكر مصادر ترجمته شيئاً عن سيرته في الأندلس قبل هجرته إلى المشرق، لكنّ الراجح أنه أمضى سِنِي حياته الأولى حتى مطلع شبابه في الأندلس بدليل تلمذته لاثنين من علمائها، هما: ثابت بن خَيّار اللَّبْلي، الذي أخذ عنه القراءات في (جَيّان)،والشَّلَوْبينالذي أخذ عنه وجالسه نحو ثلاثة عشر يوماً[4].

أما شيوخه في بلاد الشام، فهم[5]:

الحسن بن الصَّباح: أخذ عنه في دمشق، وابن أبي الصقر: أخذ عنه في دمشق. وابن الخباز المَوْصِلي،والسَّخاوي: أخذَ عنه في دمشق، وابن يعيش: أخذ عنه في حلب، وابن الحاجب: أخذ عنه في دمشق، وابن عمرون: أخذ عنه في حلب، ومحمد بن أبي الفضل المرسي: أخذ عنه في دمشق.

3.2 تلاميذه:

أمضى ابن مالك جُلَّ حياته في التدريس، فقد عينه السلطان بَيْبَرَس مدرساً في المدرسة العادلية بدمشق، وولاّه مشيخة الإقراء أيضاً. "كما تصدّر للتدريس بحلب، وأمَّ بالسلطانية" [6]، ولما غادر دمشق إلى حلب توقف في حمص وحماة فتصدّر للتدريس فيهما[7].

منهم [8]: ابنه محمد بدر الدين (ت 686هـ) شرحَ الألفية وغيرها من كتب أبيه، والإمام النَّووي، وابن جَعْوان، وابن المَنَجَّى، اليُونيني، البهاء ابن النّحاس، ابن النحّاس الدمشقي، شهاب الدين الشاغوري، ابن أبي الفتح البَعْلي، الفارِقي، ابن حازم الأذْرَعي، ابن تمّام التَّلِّي، مجد الدين الأنصاري، ابن العطَّار، علاء الدين الأنصاري، أبو الثناء الحلبي، أبو بكر المزِّي، ابن شافع، بدر الدين بن جماعة، ابن غانم، 23 . الصَّيرفي.

4.2 مؤلفاته [9]:

كان ابن مالك غزير الإنتاج، تواتيه موهبة عظيمة ومقدرة فذَّة على التأليف، فكتب في النحو واللغة والعروض والقراءات والحديث، واستعمل النثر في التأليف، كما استخدم الشعر في بعض مؤلفاته، ومن أشهر كتبه في النحو: "الكافية الشافية"، وهي أرجوزة طويلة في قواعد النحو والصرف، وكتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" جمع فيه بإيجاز قواعد النحو مع الاستقصاء؛ بحيث أصبح يُغني عن المطوَّلات في النحو، وقد عُنِي النحاة بهذا الكتاب، ووضعوا له شروحًا عديدة.

وله في اللغة: "إيجاز التصريف في علم التصريف"، و"تحفة المودود في المقصور والممدود"، و"لامية الأفعال"، و"الاعتضاد في الظاء والضاد".

وله في الحديث كتاب "شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح"، وهو شروح نحوية لنحو مائة حديث من صحيح البخاري.

5.2 وفاته [10]:

توفي ابن مالك سنة (672هـ) بدمشق، بلا خلاف، ودفن بسفح جبل قاسيون، ولم تذكر مظانّ ترجمته ظروف وفاته، ما عدا السَّخَاوي، الذي ذكر السبب عَرَضاً من غير أن يترجم له، وذلك حين عدَّد أسماء الذين ماتوا غبناً فقال: "وممن مات بأخرة غَبْناً الجمال بن مالك راوية جزيرة العرب نحواً ولغةً، فإنه مع أوصافه الجليلة وكونه على جانب عظيم من الاحتياج وضيق الوقت عورض فيما استقرّ فيه من خطابة ببعض قرى دمشق، من بعض جَهَلتها وانتُزعتْ منه له، فكاد أن يموت لاسيّما وقد حضر الجُمعةَ وسأل الجاهل المشار إليه بعد فراغه من الخطبة والصلاة عن مخرج الألف، فتحيَّر وظنّ أنه كلّمه بالعجمية، ثم عدّد له حروف الهجاء، مبتدئاً بالألف، وسرَدَها، فصَاحَ العامة الذين تعصّبوا لهذا الجاهل سروراً لكونه سُئل عن مسألة فأجاب بتسعٍ وعشرين، وما وجَدَ الجمالُ ناصراً، بل استكانَ ومات بعد أيام يسيرة"[11]. رحمه الله.

3. البدل في اللغة:

هو خلف من الشيء[12]، وبدل الشيء: غيره، وكذلك بديله[13]، ومنه قوله تعالى:﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾[14]، والبدل أعم من العوض؛ فإنَّالعوض هو أن يصير لك الثاني بإعطاء الأول، والتبديل قد يكون للتغيير مطلقاً، وإن لم يأت ببدله[15]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[16]، أي: لا يغير ما سبق في اللوح المحفوظ، وقال ابن فارس: "الباء والدال واللام أصل واحد، وهو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب، يقال: هذا بدل الشيء وبديله، ويقولون: بدَّلت الشيءَ إذا غيَّرته، وان لم تأت له ببدل"[17]، والمبادلة: التبادل، والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر، كإبدالك من الواو تاء في (تالله) [18]، والبدل إزالة شيء ووضع آخر مكانه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾[19]، والأبدال قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر، والواحد منهم بِدل أو بديل أو بَدل[20].

مصطلح تسمية البدل:يُعدُّ البدل من مصطلحات البصريين، وقد استعمله سيبويه[21]، وعند الكوفيين يسمونه: الترجمة، والمترجم، والتبيين، والتكرير، والمردود[22].

4. حدود البدل في الكتابين:

1.4 الحدود:

عرّف ابن مالكٍ البدل في كتابه شرح التسهيل، بقوله: "هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرًا دون مُتبِع، ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير. ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابًا"[23].

لكنه في شرح الكافية، أوجز الحد بنظمه، شارحاً إيّاه، فقائلًا[24]:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلاَ

وشرح ابن مالك مقدمة نظمه في البدل، موضحاً الحد، يقول:" صدرتُ باب البدل بـ "التابع" لأنه يعم المحدود وشركاءه الثلاثة، وذكرت، "المقصود بالحكم"، لأنه يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان، فإنهن توابع تكمل المقصود بالحكم، وقلت: "بلاواسطة" ليخرج المعطوف بـ "بل"و"لكن" فإنهما مقصودان بالحكم" [25].

أوجه الاتفاق والاختلاف في الحدين في كتابيه:

1. اتفق ابن مالك في تعريفه للبدل في كتابيه، بأنه "تابع"[26].
2. واختلف في الحدين، ببعض الزيادات أو النقص.
3. ففي شرح التسهيل، ضمّن الحدّ حديثه عن العامل، ذاكراً الشروط "يوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير. ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابًا"[27]، وذلك لم يكن في حد البدل في شرح الكافية.
4. أما في شرح الكافية، فقد كان أكثر إيجازاً، وأعمق، فقد تحدث عن "المقصود بالحكم"، لأنه يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان، فإنهن توابع تكمل المقصود بالحكم، وكذلك عن "بلاواسطة" ليخرج المعطوف بـ "بل"و"لكن" فإنهما مقصودان بالحكم" [28].
5. الخلاصة في الحدّين أنهما كانا مكملين بعضهما البعض، في حين قد فصّل بحدٍّ، وأوجز بآخر، وقد غلب حد الكافية، على شرح التسهيل، فتبناه النحاة المتأخرون منهم والمتقدمون، على حدود أخرى للبدل.

أما سيبويه فحدّ البدلبقوله: "هذا باب من الفعل يستعمل فى الاسم، ثم يبدل مكان هذا الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: أريت قومك أكثرهم"[29]، فمن الملحوظ أن سيبويه يوضح البدل بالأمثلة، ولا يعرِّفه بالمعنى الاصطلاحي الذي عرفه ابن مالك.

ثم عرَفه ابن جني بالقول: "اعلم أنَّ البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتحضيض"[30]. وقال ابن برهان العكبريُّ:"البدل أحد التوابع إلا أنَّه في تقدير جملتين في الأصل، إذا قلت:(ضربتُ زيدا رأسَه)، فالأصل ضربتُ زيدا، ضربتُ رأسَه فحذفتَ (ضربتُ)الثانية،وانتصب (رأسَه) بضربت الأولى" [31].

ومن أكثر الحدود اختصاراً ما ذكره الرماني، في تعريف البدل فقال: "قول يقدر في موضع الأول"[32]، وعلى النقيض منه الزمخشري، حيث فصَّل في الحدِّ، وبين الغاية منه فقال: "وهو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر لنحو من التوطئة؛ وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد...، وقولهم: إنه في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تمتيناً لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه"[33].

وبعد الوقوف على حدود البدل عند بعض النحاة، فإن أشهر تعريف له، هو تعريف ابن مالك، في منظومته الكافية الشافية "التابع المقصود بالحكم بلاواسطة"[34].

وقد أصبح هذا الحد هو التعريف النهائي للبدل، وقد استقر عليه هذا المصطلح، فقد أخذ به معظم النحاة بعده، كابن الناظم [35]،وابن هشام [36]، وابن عقيل[37]، والسيوطي[38]، والفاكهي[39]، وغيرهم كثير.

أمَّا في شرح هذا التعريف، فقد قال ابن عقيل: "هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة، فالتابع جنس، والمقصود بالنسبة فصل أخرج النعت،والتوكيد، وعطف البيان؛ لأنَّ كلّ واحد منها مكمِّل للمقصود بالنسبة لا مقصود بها، وبلا واسطة أخرج المعطوف ببل،نحو: (جاء زيدٌ بل عمرو) فإنَّ عمرا هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة، وهي بل، وأخرج المعطوف بالواو وغيرها، فإنَّ كلّ واحد منها مقصود بالنسبة لكن بواسطة"[40]، غير أن ابن عقيل خالف نص حد ابن مالك قليلاً بقوله: المقصود بالنسبة، أي: المقصود بالحكم المنسوب إلمتبوعه نفياً أو إثباتاً[41]، وعلى هذه اجتمعت كلمة النحاة المتقدمين في تعريف البدل، وأنه تابع مقصود بالنسبة، أو بالذكر بلا واسطة.

5. العامل في البدل في الكتابين

تحدث ابن مالك في حد البدل في شرح التسهيل عن العامل، وقد جعل من العامل أساساً في الحد، بقوله: " البدل تابع للمبدل منه، وهو مع تبعيته في تقدير المستقل بمقتضى العامل، وفي حكم تكريره، ولذلك يعاد معه العامل كثيرا " [42].

واستشهد ابن مالك بالقرآن الكريم، ثم الأحاديث النبوية، ثم الشعر، على العامل في البدل بقوله [43]: نحو: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[44]، و ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ﴾[45]، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم[46]: "وإنما نزل القرآن بلساني، بلسان عربي مبين" وكقول الأخطل[47]: [الطويل]

حوامل حاجاتٍ ثقالٍ تَجُرُّها إلى حسنِ النُّعْمى سَواهِمُ نُسَّلُ

وكقول الحطيئة[48]: [المتقارب]

كفيـــــــت بهامازنـــــــا كلَّهـــــــا أصـــــــاغرها وكفيـــــــت الكهـــــــولا

لم يكتفِ ابن مالك برأيه في العامل في شرح التسهيل، بل جاء بالتوضيحات والآراء الأخرى، فقال: "ولكونه في تقدير حكم العامل منع أبو الحسن: مررت برجل قائم زيد أبوه، على البدل، وأجازه على أن يكون صفة، ولا يلزم من هذا تقدير عامل آخر إذا لم يعد العامل، كما لا يلزم ذلك في عطف النسق مع كثرة إعادة العامل معه" [49].

آراء بعض النحاة في العامل في البدل، في كتاب شرح التسهيل

ذكر ابن مالك مذهب ابن خروف في شرح التسهيل، وهو "تقدير عامل آخر في كل بدل، ولذلك بني البدل المفرد على الضم بعد المنادى المضاف نحو: ياأخانا زيد." [50].

ثم ذكر رأي سيبويه أن عامل البدل هو عامل المبدل منه، لأنه قال في بعض أبواب البدل [51]: هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت قومك ثلثهم.

وعقّب ابن مالك على رأي سيبويه، بقوله: "هذا تصريح بأن العامل في البدل ومتبوعه واحد". ولأنه قال في بعض أبواب الحال بعد تمثيله بدخلوا الأول فالأول، وإن شئت رفعت فقلت: الأولُ فالأول، جعلته بدلا

وحملته على الفعل، كأنه قال: دخل الأول فالأول. ثم قال: فإن قيل: ادخلوا، فالنصب الوجه، ولا يكون بدلا، لأنك لو قلت: ادخل الأول فالأول لم يجز [52].

وعدّ ابن مالك بأن هذاتصريح من سيبويه بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، والأول أصرح[53].

رد ابن مالك في شرح التسهيل على ابن خروف في العامل في البدل

قال ابن مالك، في شرح التسهيل: "ولا حجة لابن خروف في لزوم ضم المفرد المبدل من المضاف، كما لا حجة لمن زعم أن عامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه محتجًا بضم زيد في نحو: ياأخانا وزيد"[54].

وقال: "والجواب عنهما أن العرب التزمت في البدل والمعطوف أحد الجائزين في القياس، وهو تقدير حرف النداء، تنبيها على أنهما في غير النداء في حكم المستقل بمقتضى العامل، فلم يجز لنا أن نخالف ما التزمته. وخص المعطوف والبدل بهذا لأن المعطوفغير المعطوف عليه، وكذا البدل إذا لم يكن بدل كل من كل، ولو لم يكن العامل في البدل والمبدل منه واحدا لزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم، وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع"[55].

بعدما عرضنا رأي ابن مالكٍ في شرح التسهيل، بشأن العامل في البدل، والآراء التي تناولها فيه، سنجيء إلى شرح الكافية، ونرى رأي ابن مالك في العامل، والطريقة التي عبّر فيها.

نظم ابن مالك في منظومته الكافية الشافية، فقال[56]:

وبـــــــدل كمســـــــتقل جعـــــــلا لـــــذا أعـــــادوا معـــــه مـــــا عمـــــلا

نحـــن "لمـــن" مـــع "للـــذين استضـــعفوا" وقـــد حـــوت نظـــير هـــذا "الزخـــرف"

وفصّل ابن مالك في شرح الكافية، ما نظمه عن العامل في البدل، فقال[57]: إلى أن البدل هو الذي قص بما نسب إلى المبدل منه، وأن المبدل منه ذكر توطئة له، ومن أجل ذلك تكثر إعادة العامل مع البدل دون سائر التوابع، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[58]، وكذا قولهتعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾[59]، فـ"لِبُيُوتِهِمْ" بدل اشتمال من: "لِمَنْ يَكْفُرُ " ، و"لمن آمن"بدل بعض من "للذين استضعفوا".

واستأنس ابن مالك برأي سيبويه، فقال: "ومع كون البدل كمستقل: عامله هو عامل المبدل منه عند سيبويه، وإن زعم بعض الناس خلاف ذلك"[60].

واستشهد بقول سيبويه، فقال [61]: "من نصوص سيبويه الدالة على ما قلته قوله[62]:"هذا باب من الفعل المستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم"، فصرح سيبويه باتحاد عامل البدل، والمبدل منه.

موازنة في العامل في البدل، في كتابي ابن مالك:

1. مال ابن مالك في شرح التسهيل، في ذكر العامل في البدل إلى التفصيل، ذاكراً بعض الآراء النحوية، الموافقة لرأيه والمخالفة، بخلاف شرح الكافية، الذي أوجز فيه الشرح، والآراء، مكتفٍ بسيبويه.
2. جعل ابن مالك قضية العامل في البدل، في شرح التسهيل، بمقدمة باب البدل، وأقرنها بحده، أما في شرح الكافية، جعلها في مؤخرة الباب.
3. تشابهت بعض الشواهد في الكتابين، وبعضها اختلف، لكنه اتبع الاستشهاد بالقرآن الكريم ثم الأحاديث النبوية، ثم الشعر.
4. الشواهد التي أوردها في الكتابين في باب العامل في البدل:
5. من القرآن الكريم: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[63].
6. الشواهد التي تفرد بها في باب العامل في البدل في شرح التسهيل:
7. من القرآن الكريم: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ﴾[64].
8. من الأحاديث النبوية: "وإنما نزل القرآن بلساني، بلسان عربي مبين"[65].
9. من الشعر:

حوامـــل حاجـــاتٍ ثقـــالٍ تَجُرُّهـــا إلى حســـنِ النُّعْمـــى سَـــواهِمُ نُسَّـــلُ[66]

كفيـــــت بهامازنـــــا كلَّهـــــا أصـــــاغرها وكفيـــــت الكهـــــولا[67]

10. الشواهدالتي تفرد بها باب البدل في شرح الكافية:

من القرآن الكريم:﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾[68].

6. أنواع البدل في الكتابين

قد تختلف بعض تسميات أنواع البدل وأقسامه عند النحاة، لكنهم يتفقون غالباً على وظيفته النحوية، يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "فإن اتحدا معنى يسمى بدل كل من كل ... وقد يتحدان لفظًا، إن كان مع الثاني زيادة بيان.ويسمى بدل بعض إن دل على بعض الأول، وبدل اشتمال إن باين الأول وصح الاستغناء به عنه، ولم يكن بعضه، وبدل إضراب أو بداء، إن باين الأول مطلقا وقصدًا، وإلا فبدل غلط" (69).

وفي شرح الكافية، أوجز الأقسامبمنظومته(70):

مُطابِقًـــا أوْ بَعْضًـــا اوْ مَـــا يَشـــتمِلْ عليـــهِ يُلْفَـــى أوْ كمعطـــوفٍ بِبَـــلْ

وذا لِلاضـــرابِ اعْـــزُ إنْ قَصْـــدًا صَـــحِبْ ودُونَ قَصْـــدٍ غَلَـــطٌ بـــهِ سُـــلِبْ

ولا يخلو البدل أن يكون مثل المبدل منه أو نفسه، فيُسمى بدل كلّ من كلّ، أو جزءا منه فيكون بدل بعض من كلّ، أو يكون معنًى فيه، فيكون بدل اشتمال، أو غير هذه الأقسام، فيسمى بدل الغلط "(71).

وقد زادالأشموني والسيوطيعلى الأقسام السابقة، بدل كلّ من بعض،حيث قال السيوطي: "والمختار خلافًا للجمهور إثبات بدل الكلّ من البعض، لوروده في الفصيح، نحو قوله تعالى:﴿ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾(72)، ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ (73)، فجنات أعُربت بدلًا من الجنة، وهو بدل كلّ من بعض، وفائدته تقرير أنَّها جنّات كثيرة، وليست جنة واحدة"(74).

وهذا يقودنا إلى التفصيل أكثر في أقسام البدل في الكتابين، وعند النحاة، لكي نستبين إلى ضابط كل نوع، وفائدة الإتيان به، وشرطه.

وقوفاً عند كتابي ابن مالك، وموازنتهما من حيث الأقسام والآراء التي فيهما، وكذا مقارنة ابن مالك بغيره من النحاة في أقسام البدل.

1.6 بدل كل من كل

1.1.6 التسمية في الكتابين

أورد ابن مالك في شرح التسهيل، بدل كل من كل، قائلاً عن تسميته: " فالعبارة الجيدة أن يقال: بدل موافق من موافق" (75)، أما ابن القيم الجوزية جاء بتسمية تشبه إلى حد كبير بتسمية ابن مالك: " فهو المسمى بدل الكل من الكل، وأحسن من هذه التسمية أن يقال بدل العين من العين، وبعضهم يقول بدل الموافق من

الموافق" [76]، ثم علل ابن القيم الجوزية سبب التسمية بقوله: " لأن هذا البدل يجرى فيما لا يقبل التبعيض والكل، كقوله تعالى:﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[77]وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[78] " [79].

لكن في شرح الكافية، قد جاء بتسمية جديدة، وهي البدل المطابق [80]، وقد نالت هذه التسمية، تقبل الآخرين من النحاة المتقدمين، في حين بعض المتأخرين اعتمدها بديلة عن المسمى (بدل كل من كل).

وقد علل ابن مالك سبب التسمية: " وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساويالمبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدق إلى على ذي أجزاء، وذلك غير مشترط، للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله –تعالى–كقراءة غير نافع[81]وابن عامر[82]: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾[83]" [84].

أما سيبويه فقد أشار إليه باسم "هوهو" [85]،وسماه الزجاجي بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة فقال:" فأما بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة فتقول: جاءني أخوك زيد، ترفع "الأخ" بفعله "وزيد بدل منه وهما لعين واحدة" [86]، وسماه ابن جني بدل الكل[87].

الخلاصة: أن النحاة قد ذكروا لهذا النوع من أنواع البدل أسماء عدة، وأن التسمية (بدل كل من كل)، إنما تجوز في كل ذي أجزاء، لا في أسماء الله تعالى؛ لامتناع وصف الله سبحانه وتعالى بالكلية والجزئية، وهذا بخلاف التسمية (موافق من موافق، ومطابق، شيء من شيء)، من فإنها تخلو من هذا الإشكال.

ولهذا يميل الباحث إلى تسمية ابن مالك، بدل المطابق، أو موافق من موافق، لكونها أكثر تعبيراً من كل من كل، وتجوز في أسماء الله تعالى.

2.1.6شرطه في الكتابين

أشمل ابن مالك شروط البدل كل من كل، في شرح التسهيل، بقوله: "ولا بد في هذا النوع من التوافق في التذكير والتأنيث، نحو: رأيت أخاك زيدا، وجاريتك رقاش. وفي الإفراد كما سبق، وفي ضديه وهما التثنية والجمع، نحو: عرفت ابنيك المحمدين، وأصحابك الزيدين " [88].

أما في شرح الكافية، أشار إلى المطابقة بين البدل والمبدل منه[89]، ويضيف على ذلك بقوله[90]: "ثم أشرت إلى أن كل بدل يساوي المبدل منه، أو يخالفه في التعريف والتنكير، والإظهار والإضمار بقولي:

كـــــل لمتبـــــوع في الإظهـــــار وفي تعريـــف أو نقـــيض ديـــن يقتفـــي

وزيد على ذلك عند بعض النحاة، فإنه لا يحتاج هذا النوع إلى ضمير يربطه بالمبدل منه؛ لأنَّه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنَّ الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاجإلى رابط[91].ولا يُقَدَّم بدل الكلّ على المبدل منه، لأنَّه لا يُدرى أيُّهما هو المعتمد عليه بخلاف بدل البعض، فيقدم لكن الأحسن اضافته نحو: (أكلتُ ثلثَ الرغيفِ) [92].

أما السيوطي، فيقول: " وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً، بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر. قال الله عز وجل: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍصِرَاطِ اللَّهِ﴾ [93]، وقال: ﴿بِالنَّاصِيَةِنَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[94]، خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة ك "ناصية"[95].

أمّافائدته: بدل الكلّ فهي البيان والوضوح، ففي قولنا (مررتُ بأخيك زيدٍ) فيجوز أن يكون قد عرف أنّ له أخًا، ولا يعرف أنّه زيد، أو يعرف زيد، ولا يعلم أنّه أخوه [96].

2.6 بدل بعض من كل

وعن حدّه قال ابن مالك في شرح التسهيل: "يسمى البدل بدل بعض من كل، إن دل على بعض ما دل عليه الأول، نحو: (مررت بقومك ناس منهم)" [97]. وعدّ ابن مالك أن بدل البعض متباين لفظًا ومعنىً، لكن بينه وبين متبوعه ملابسة تجعلهما في حكم المتحدين، وأن المباينة مقيدة لا مطلقة، بخلاف بدل الإضراب [98].

وهذا لا نجده، في شرح الكافية؛ فهو لم يضع حدًا، لهذا النوع من البدل، ولم يفصل فيما أفاض به، في شرح التسهيل، لكنه اكتفى بذكر الشواهد، وضابط هذا البدل.

وفي ضابطه لم يشترط ما اشترطته أكثر النحاة؛ مصاحبة بدل البعض، ضميرًا عائدًا على المبدل منه، فيقول في شرح الكافية: " والصحيح عدم اشتراطه" [99]، وهذا ما أورده أيضًا في كتابه شرح التسهيل [100]، واستشهد على ذلك في الكتابين [101]، بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[102]، لكنه يقول: "وجوده أكثر من عدمه" [103]، ويعنى بذلك الضمير العائد على المبدل منه.

وأورد في الكتابين، شواهد متشابهة، في الاستغناء عن الضمير العائد على المبدل منه، بالشكل العمومي، لكنه في شرح التسهيل، أصّلّ لتقعيد جديد، فيقول [104]: "ويجوز البدل بالألف واللام كقولك: (ضربوك ذات الرأس)، ونحو قوله تعالى: ﴿جناتِ عدْنٍ مُفَتَّحةً لهم الأبوابُ﴾ [105]، ومنه قول الراجز[106]:

غمـــــرتَ بالإحســـــان كـــــلّ النـــــاس ومـــــنْ رجـــاك آمِـــنٌ مِـــنْ يـــاس

لكن ابن مالك لم يتناول في كتابيه، تحديد هذا البعض، من المبدل منه، واكتفى بقوله: " إن دل على بعض الأول" [107]، فلم يقدّر كلمة (بعض)، في حين ذهب الكسائي، وهشام الضرير، إلى أنَّ بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف، فلا يُسمى (أكلتُ الرغيفَ نصفَهُ، أو ثلثيه، أو أكثر) بدل البعض عندهم[108].

وقال ابن هشام: " وهو بدل الجزء منكله، قليلًا كان ذلك الجزء، أو مساويًا، أو أكثر" [109].

أما **فائدته**: تنبيه السامع وإعلامه بما قصُد له، فتثبت بقولك:(رأيتُ زيدا وجهَهُ)، موضع الرؤية منه فصار كقولك:(رأيتُ وجهَ زيدٍ)[110].

3.6 بدل الاشتمال

أما هذا النوع من البدل فحدّه، في شرح التسهيل"إن باين الأول، ولم يكن بعضه، وصح الاستغناء به" [111]، أي بمعنى لم يكن بدل كل، ولا بعض، ولا إضراب، ولا غلط.

أما في شرح الكافية، فاكتفى بسرد الشواهد عليه، وذكر شرطه، فقال في منظومته [112]:

وذو اشـــــتمال شـــــرطه إمكـــــان إن يبـــين في حـــذف، وحذفـــه حســـن

وقد مثّل على ذلك، بقوله: (أعجبتني الجارية حسنها) [113]، وعدّ ذلك جائزًا، وتعليله "لأن الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اشتمالا مصححًا للبدلية، فإنه يفهم معناه في الحذف مع كون الاقتصار على متبوعة حسنا في الكلام" [114].

وقابل ما سبق بمثال آخر، لا يفهم معناه في الحذف، رغم أنه لا يحسن التكلم به، نحو قوله: (أسرجت زيدًا فرسه) [115]. فقال: "فإن هذا لا يستجاز؛ لأنه وإن فهم معناه في الحذف، فلا يستعمل مثله، ولا يحسن، فلو ورد مثل هذا في كلام كان بدل غلط" [116].

وعلى الرغم في اشتراط أغلب النحاة مصاحبة بدل الاشتمال ضميرًا عائدًا على المبدل منه، فإن ابن مالك في الكتابين –كما تقدم في شرط بدل بعض من كل – يرى الأصح عدم الاشتراط في ذلك [117].

ومن الشواهد التي ساقها في الكتابين، على صحة عدم الاشتراط، قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[118]، وعد ابن مالك في شرح التسهيل،أن الاستغناء عن الضمير، قد كان بالألف واللام[119]– وهذا تقدم ذكره في بدل بعض من كل.

وفي الآية نفسها، يرد ابن مالك على الزجاجي؛ الذي جعل (النار ذات الوقود) بدل إضراب[120].فيقول ابن مالك في شرح التسهيل: "وليس ما ذهب إليه بصحيح" [121]، يقصد بقول الزجاجي، أنها بدل إضراب، ثم يعلل ابن مالك:"لأنه لا يحسن أن يقدر ببل ولكن، والإضراب في المعنى ترك للمضرب عنه، والأخدود غير متروك المعنى" [122].

ويفصّل ابن مالك في شرح التسهيل، الصور التي يجيء عليها بدل الاشتمال، بقوله [123]: "وهو إما مصدر دال على معنى قائم، بمسمى المبدل منه، (كعجبت من زيد حلمه)، أو صادر عنه (كعجبت منه قراءته)، أو واقع فيه مثل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [124]،أوواقع عليه،(كدُعيَ زيدٌ إلى الطعام أكله).

4.6 بدل المباين

قسّمه ابن مالك، على ضربين، في شرح الكافية [125]:

أحدهما: ما يذكر متبوعه بقصد، وسمّاه بدل البداء، أو بدل الإضراب، فقال: كقولك [126]:

هجـــــرة إســـــاءة حـــــق المســـــي

وحدّ هذا النوع، في شرح التسهيل ([127]):

"إن باين الأول مطلقا وقصدًا، وإلا فبدل غلط". وقال: كقولك: أعط السائل رغيفًا درهمًا، أمرت له برغيف، ثم رق قلبك عليه. فأضربت عن الرغيف، وأبدلت منه الدرهم، وهذا النوع مقصود فيه الأول والثاني كالناسخ والمنسوخ، ولو جعل بينهما بل لكان حسنا، ولكن يزول عنه ببل إطلاق البدل، لأن البدل تابع بلا متبع. وبدل البداء كبدل الإضراب لفظا ومعنى[128].واستشهد ابن مالك على ذلك ([129]) بقول النبي –صلى الله عليه وسلم: "إن الرجل ليصلي الصلاة، وما كتب له نصفها، ثلثها.... إلى العُشر"([130]). وقال ابن مالك: "فمثل هذا يرد في الكلام الفصيح؛ لأنه مساو للمعطوف بـ "بل" [131].

أما الضرب الثاني [132]: بدل الغلط أو النسيان، فقال: كقولك[133]:

المســـيء مـــن الـــذم معـــرى مكـــتس

ونبّه ابن مالك، بقوله: " فهذا النوع لا يرد في كلام فصيح، ولا يذكر متبوعه إلى غلطًا أو نسيانًا" [134].

7. الموازنة بين مسائل الكتابين

فلا يخلو هذا النوع من البدل من عدة مسائل،فصّل ابن مالك في أحد كتابيه ببعض المسائل وأوجز بأخر، منها؛ ما هو موافق للنحاة، ومنها ما اختلف فيه عنهم، وهذه المسائل هي:

المسألة الأولى:

بدل المعرفة من المعرفة، في شرح التسهيل، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾ [135]، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين [136]. أما في شرح الكافية لم يشر إلى ذلك. وهذه المسألة لا خلاف فيها بين النحويين[137].

المسألة الثانية:

بدل النكرة من النكرة،نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَوَأَعْنَابًا﴾[138]. ولم يذكر في شرح الكافية ذلك. وهذه المسألة لا خلاف فيها أيضًا [139].

المسألة الثالثة:

بدل النكرة من المعرفة، في شرح التسهيل [140]، نحو: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [141]، واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما هو في: الناصية وناصية. والعرب لا تلتزم ذلك، ومن الحجج عليهم قول الشاعر [142]: [الطويل]

ولم يلبــــث العصـــــران يـــــومٌ وليلـــــةٌ إذا طلبـــــا أن يُـــــدْرِكا مـــــا تَيَمَّمـــــا

ومنها ما أنشد أبو زيد من قول الشاعر[143]: [الوافر]

فـــــلا وأبيـــــك خـــــيرٍ منـــــك إني ليُـــــؤْذيني الـــــتَّحَمْحُم والصَّـــــهيل

ولم يذكره ابن مالك، في شرح الكافية.

وقد وافق السهيليّ، وابن أبي الربيع، الكوفيين، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [144]، لأنَّها إذا لم توصف لم تفد، ولا فائدة من قولك (مررتُ بزيدٍ برجلٍ) وزاد أهل بغداد: أو يكون من لفظ الأول كما تقدم في (ناصية)، وقد أطلق الجمهور الجواز؛ لورودها غير موصوفة وليس من لفظ الأول[145]، وكذلك ذهب ابن الصائغ ([146]، وابن يعيش [147]، إلى اشتراط أن تكون النكرة موصوفة.

المسألة الرابعة:

بدل المعرفة من النكرة نحو [148]: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍصِرَاطِ اللَّهِ﴾ [149]. فالثاني معرفة بالإضافة، والأول نكرة لتجرده من علامات التعريف[150]. ولم يورد ابن مالك ذلك في شرح الكافية.

المسألة الخامسة:

بدل الظاهر من المضمر، يقول ابن مالك في شرح التسهيل [151]: "ويبدل الظاهر من المضمر كثيرًا، ومنه قول الشاعر [152]: [الطويل]

على حالةٍ لو كان في القومِ حاتمٌ على جوده لضَنَّ بالماءِ حاتمِ

ومنه[153]: [البسيط]

المُنْعِمون بنو حرب وقد حَدَقَتْ بِيَ المنيةُ واستَبْطأت أنصاري

قومٌ إذا حاربوا شَدُّوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطْهار

وأشار ابن مالك في شرح التسهيل[154]، أن إبدال الظاهر الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر كثير، وهذا لتنزله منزلة التوكيد بكل، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿تكونُ لنا عيدًا لأولنا وآخرنا﴾[155]، فلأولنا وآخرنا بدل من الضمير في لنا، وقد أعيد معه العامل مقصودًا به التفصيل. أما في شرح الكافية، فقد قال في منظومته [156]:

وظاهرًا من مضمر الحاضر لا يبدل إذا من شرط الإبدال خلا

والشرط توكيد به أو كشف ما أريد من مضمون ما تقدما

كـ"جئتم الصغير والكبير لي بيتي، وإني باطني ذو وجل"

ومثل على ذلك في الكتابين[157] بقول عبيدة بن الحارث رضي الله عنه[158]: [الطويل]

فما بَرِحَتْ أقدامُنا في مقامنا ثلاثتِنا حتى أُزيرا المِنائيا

وأتى ابن مالك بشرح الكافية[159] بشواهد عليه بأقسام البدل، فقال: أو كان بعضًا كقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ﴾[160].

واستشهد أيضًا بالشعر بقول الراجز[161]: [الرجز]

أوْعَدَنِي بالسِّجن والأداهِمِ رِجلِي فرِجلِي شَثْنَةُ المناسِمِ

ثم استشهد ابن مالك في شرح الكافية عليه في بدل الاشتمال، بقول الشاعر[162]: [الطويل]

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

ومثله أيضًا [163]: [الوافر]

ذَرِينِي إنّ أمْرَكِ لن يُطاعا وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضاعا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب[164]:

الأول: المنع، وهو مذهب جمهور البصريين.

الثاني:الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيين.

الثالث: أنه يجوز في الاستثناء، نحو ما ضربتكم إلا زيدًا، وهو قول قُطْرُب.

وساق ابن مالك في كتابيه، الشواهد التي تضمنتها الآراء السابقة، للكوفيين والبصريين، فيقول ابن مالك في شرح التسهيل: " فلو لم يكن في البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلة ولم يمتنع، كما زعم غير الأخفش[165]".

وجاء ابن مالك باستشهادهم على ذلك[166]: قول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه[167]: "أتينا النبي صلى الله عليه وسلم نفرٌ من الأشعريين". ومثله قول الشاعر[168]: [الطويل]

وشوهاءَ تعدو بي إلى صارخ الوغى بمُسْتَلْئِمٍ مثل الفَنيقِ المُرَحَّل

ومثله[169]: [البسيط]

بكم قُريشٍ كُفينا كلَّ مُعْضِلةٍ وأمَّ نهجَ الهدى من كان ضِلِّيلا

ولم يذكر ابن مالك رأي البصريين في شرح التسهيل، وإنما ذكره في شرح الكافية [1]، وأتى باستشهادهم، قول الشاعر[170]: [مجزوء الكامل]

فَلأَحْشَأَنَّكَمِشْقَصا أوْسًا أُوَيْسُ من الهَبَالَهْ

وقد ذكر تعليل البصريين والكوفيين في هذا الشاهد، بقوله [171]: " وجعلوا "أوسًا" بدلا من كاف "لأحشأنك"؛ لأن الذئب يقال له: أوس، وأويس (يقصد بذلك قول الكوفيين)، وجعل البصريون "أوسًا" مصدر آس أوسة بمعنى: عوضة". كما قد أضاف في شرح الكافية، شاهد آخر للأخفش، نحو [172] قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[173].

---

[1] ج3، ص1285.

المسألة السادسة:

بدل المضمر من الظاهر، وبدل المضمر من المضمر، يقول ابن مالك في شرح التسهيل: " ولم أمثل بهذينالمثالين إلا جريًا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضًا" (174).

وإنما جاء بتمثيل المصنفين في هذا الشأن، نحو(175): "رأيت زيدًا إياه(176). والمضمر من المضمر نحو: رأيتك إياك". لكن ابن مالك في شرح التسهيل، أنكر هذا وعلل بقوله: "والصحيح عندي أن نحو: رأيت زيدًا إياه، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلا".

عدّ بدل المضمر من الظاهر، إن ورد في كلام العرب توكيداً، أما بدل المضمر من المضمر، يقول: "وأما: رأيتك إياك، فقد تقدم في باب التوكيد أن البصريين يجعلونه بدلًا، وأن الكوفيين يجعلونه توكيدًا" (177).

ولكنه مال إلى الكوفيين، باعتباره بدلًا، قال: "وأن قول الكوفيين عندي أصح" (178). ثم علل ابن مالك، سبب ميله للكوفيين، "لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في: رأيتك إياك،كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدا، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل" (179).

ورد ابن مالك على الزمخشري، الذي قد جعل من أمثلة البدل(180): مررت بك بك. فقال ابن مالك: "وهذا إنما هو توكيد لفظي، ولو صح جعله بدلا لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يخص به، وعلى هذا وأمثاله نبهت بقولي: ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيدا"(181).

ونبّه ابن مالك في ذلك، بقوله: "إن لم يفد إضرابا" (182)، بذلك على قول القائل: إياك إياي قصد زيد، إذا كان المراد: بل إياي (183).

ونخلص في هذه المسائل، أن ابن مالك، لم يفصل في شرح الكافية في المسائل الأولى التي ذكرناها، لكنه جاء بها، في شرح التسهيل، واستشهد عليها، أما في المسألتين الآخرتين في الذكر، فقد أفاض فيهما في شرح الكافية، وشرح التسهيل.

أما من زاوية أخرى، فقد اتفق ببعض الشواهد في الكتابين، وزاد في أحدها، وفي آخر قد نقص.لكننا لم نجد ابن مالك، يناقض نفسه في الكتابين؛ في هذه المسائل، بل كان على رأي واحد، في حين قد جاء بتسميات أو مصطلحات جديدة، لا تخالفه رأيه في الكتابين.

8. الخاتمة

لله الحمد والمنة الذي أنعم عليّ بإتمام هذا البحث، فالله تعالى-أسأل أن يكون رفدًا علميّاً للمكتبة العربية وإضاءة بحثية لذخيرة نحوية هادفة، وبعد:

فقد كمل-بتوفيق الله وحسن تأييده-تعرفنا خلال هذا البحث على باب البدل في كتابي ابن مالك؛ شرح التسهيل، وشرح الكافية، وتناولنا حدود البدل، وقضية العامل، وأقسام البدل، والشواهد، في الكتابين، التي من خلالها، قمنا بدراسة موازنة بين الكتابين. كما أننا بعد شق هذا الغمار، ارتسم لنا؛ المذهب النحوي لابن مالك؛ أنه يورد المسائل النحوية ويعرض آراء النحاة فيها بدقة وأمانة، ثم يجيل فيها رأيه بحسب ما يمليه عليه اجتهادهم، وما يبلغه تفكيره الحر، وحسه المرهف، فيؤيد هذا ويضعّف ذاك، ويصحح هذا ويرد ما يخالفه من غير تحيز إلى مذهب معين لذاته، وإنما ينتصر لما تشهد بصحته الشواهد المعتبرة لديه، أو ماله نظير يمكن قياسه عليه.

أما عن منهجه في الكتابين؛ شرح التسهيل، وشرح الكافية، نجده ينهج في ترتيب أبوابه منهجاً تعليمياً يعتمد على المناسبة والارتباط. كما نجده يسلك منهج النظم في ضبط العلوم إدراكاً منه لما للنظم من ميزة على النثر، فقد لجأ ابن مالك إلى هذه الوسيلة -أعني النظم-المشوقة المعينة على حفظ العلوم ونقلها ودرج على ذلك في معظم مؤلفاته، فقد استطاع -بما آتاه الله من قوة القريحة الشعرية-أن يسخر قوالب الشعر لخدمة القضايا العلمية، فكان ذلك دعماً لما يسمى بالشعر التعليمي.

1.8 النتائج:

- عمد ابن مالك في شرح الكافية إلى الإيجاز، بخلاف شرح التسهيل الذي فصلّ فيه، فكان شرح الكافية، أشبه بتوضيحات مختصرة لأبيات منظومته الكافية، في حين كان شرح تسهيل الفوائد، مفصلًا، لنثره الموجز في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
- زخر الكتابان بالمسائل، والآراء النحوية، والشواهد، التي كان أغلبها في شرح التسهيل، والقليل منها، في شرح الكافية، فعدد الشواهد في كتاب شرح التسهيل في باب البدل، 45 شاهداً، أما في شرح الكافية 20 شاهدًا.
- اصطلح ابن مالك، مصطلحات جديدة، في الكتابين، منها: بدل المطابق في شرح الكافية، وبدل موافق من موافق في شرح التسهيل.
- اتفق ابن مالك في كتابيه، في طريقة الاستشهاد، أولاً بالقرآن الكريم، ثم الأحاديث النبوية، ثم الشعر.

2.8 التوصيات:

- دراسة موازنة لكتابي ابن مالك، بالكامل، دون الاقتصار على أبواب محددة.
- عقد دراسة مقارنة وموازنة في قضية العامل عند ابن مالك والنحاة.
- حصر الآراء التي تفرد بها ابن مالك في كتبه، والتفريق بينها وبين ما يسرده من آراء النحاة الآخرين.
- التعرف على أنواع الزيادات التي زادها ابن مالك في أحد كتابيه على الآخر.
- تحديد المذهب النحوي للإمام ابن مالك، من خلال موازنات بين كتبه.

والله تعالى –أسأل أن يجعل نتاج عملي هذا في ميزان حسناتي، يوم لا ينفع مال ولا بنون، والحمد لله في الأولى والآخرة، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ومعلمًا للراغبين محمدًا –صلى الله عليه وسلم–وأن ينفع الله بعملي هذا، وأن يجعله خالصًا–بحمده–لوجهه، وأن يجنبني الغرور ويحول بيني وبين العجب والزلل. آمين.

9. الهوامش:

(1) ينظر ترجمته: من تاريخ النحو العربي: سعيد الأفغاني، ص178، ذيل مرآة الزمان لليونيني76/3، و العبر للذهبي 300/5، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي 452/2، والوافي بالوفيات للصفدي ٣٥٩/3 ومرآة الجنان لليافعي ٤/ ١٧٣، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 67/8، والبداية والنهاية لابن كثير 267/13، وبغية الوعاة للسيوطي53، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للتلمساني ٤٢/2، والأعلام للزركلي 111/7، والمفيد في المدارس النحوية، د. إبراهيم عبود السامرائي ٢٠٦.

(2) مدينة أندلسية جميلة قرب قرطبة. معجم 195/2 والمغْرِب في حُلَى المغْرِب 51/2 والروض المعطار ص183.

(3) إنباه الرواة على أنباه النحاة 379/2 وطبقات الشافعية لعبد الرحيم الإسنوي 250/2، تتمة المختصر 318/2 وغاية النهاية 181/2.

(4) إشارة التعيين ص72 و320، تعليق الفرائد للدماميني 27/1 وغاية النهاية 180/2 والبغية 131/1 والنفح 421/2 وروضات الجنات ص710.

(5) الوافي بالوفيات 159/3 وطبقات الشافعية الكبرى للسُّبْكي 67/8 وغاية النهاية 181/2 وطبقات النحاة واللغويين ص113 والبغية 131/1 ومفتاح السعادة 136/1.

(6) النجوم الزاهرة 244/7 والنفح 427/2.

(7) غاية النهاية 180/2.

(8) الوافي بالوفيات 362/3 مرآة الجنان 173/4 وطبقات النحاة واللغويين ص133 ومفتاح السعادة 136/1 والبغية 130/1 والنفح 424/2.

(9) المرجع السابق.

(10) الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، وقد ترجم فيه لنفسه: 32/8.

(11) الإعلان بالتوبيخ، ص34.

(12) الفراهيدي، العين، مادة (بدل) ، ج8 /45.

(13) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة (بدل) ، ج1/ 300.

(14) القلم: 32

(15) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مادة (بدل) ، ص111.

(16) ق: 29

(17) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (بدل) ، ج1/ 210.

(18) ابن منظور، لسان العرب، فصل (الباء) ، ج11/ 48.

(19) الفرقان: 70.

(20) الرازي، مختار الصحاح، مادة (بدل) ، ص30، والأصفهاني، مفردات في غريب القرآن، مادة (بدل) ،ص112.

(21) سيبويه: الكتاب، ج1/ 158.

(22) ينظر: الفراء، معاني القرآن، (ج1/ 168) ، (ج2/ 104، 159) ، (ج3/ 154) ، وثعلب، مجالس ثعلب، (ج1/ 20) ، والصبان، حاشية الصبان (ج3/ 183) ، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/ 176).

(23) شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 329.

(24) شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج3، ص1274.

(25) المرجع السابق: ج3، ص1276.

(26) ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 329، وشرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج3، ص1274.

(27) شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 329.

(28) شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج3، ص1274.

(29) الكتاب: 150/1.

(30) اللمع في العربية: لابن جني: 87/1.

(31) شرح اللمع للعكبريّ: 229/1.

(32) الرماني، الحدود، ص69.

(33) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ، ص157.

(34) ألفية ابن مالك: 49/1.

(35) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص211.

(36) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام، ص438.

(37) ينظر: شرح ابن عقيل، 247/3.

(38) السيوطي، همع الهوامع، ج3/ 146.

(39) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص261.

(40) شرح ابن عقيل: 247/3.

(41) المرجع السابق.

(42) شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 329.

(43) المرجع السابق.

(44) الأعراف: 75

(45) الأحزاب: 21

(46) الأمالي: 8/1، وشرح الشهاب الخفاجي: 1/ 426.

(47) الأخطل، ديوان الأخطل، ص28، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج10/ 97) ، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 329).

(48) الحطيئة، ديوان الحطيئة، ص170، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3389).

(49) شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 330.

(50) المرجع السابق، ج3، ص 330، (مذهب ابن خروف في عامل البدل).

(51) الكتاب: 150/1.

(52) المرجع السابق، 398.

(53) انظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 330.

(54) المرجع السابق.

(55) المرجع السابق.

(56) شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج3، ص 1275.

(57) المرجع السابق.

(58) الأعراف: 75

(59) الزخرف: 23

(60) شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج3، ص 1286.

(61) المرجع السابق: ج3، ص1287.

(62) كتاب سيبويه 1/ 75.

(63) الأعراف: 75. شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 329، شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج3، ص 1286.

(64) الأحزاب: 21. شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 329.

(65)الأمالي: 8/1، وشرح الشهاب الخفاجي: 1/ 426. شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 329.

(66) شاهد نحوي، [الطويل] ، الأخطل، ديوان الأخطل، ص28، وأبو حيان، التذييل والتكميل (ج10/ 97) ، وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 329).

(67) شاهد نحوي، [المتقارب] ، الحطيئة، ديوان الحطيئة، ص170، وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/ 3389).

(68) الزخرف: 23. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج3، ص 1275. رجز من شواهد سيبويه المجهولة القائل "سيبويه 1/ 78، الخزانة 2/ 373، العيني 4/ 199.

(69) شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 329.

(70) شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج3، ص1274.

(71) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: 424/2.

(72) مريم: 60

(73) مريم: 61

(74) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: 216/5.

(75) شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 329.

(76) بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، ج4، ص1003.

(77) سبأ: 6

(78) الشورى: 52

(79) المرجع السابق.

(80) شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج3، ص1276.

(81) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أحد القراء السبعة.

(82) عبد الله بن عامر اليحصبي، أحد القراء السبعة.

(83) إبراهيم: 2،1

(84) شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج3، ص1276،1277.

(85) الكتاب ، ١/١٥١.

(86) الجمل في النحو: الزجاجي، ص23.

(87) اللمع في العربية، ص ٨٧ – 89.

(88) شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 333.

(89) شرح الكافية الشافية: ابن مالك، ج3، ص1276.

(90) المرجع السابق: ج3، ص1281.

(91) شرح التصريح على التوضيح: 192/2.

(92) همع الهوامع: 222/5.

(93) الشورى: 52 – 53

(94) العلق: 15، 16

(95) شرح المفصل: ج2، ص265.

(96) شرح المفصّل: 259/2.

(97) ج3، ص335.

(98) ينظر: المرجع السابق: ج3، ص337.

(99) ج3، ص1279.

(100) ينظر: ج3، ص337.

(101) المرجع السابق، وشرح الكافية: ج3، ص1280، من الشواهد على الاستغناء عن الضمير.

(102) آل عمران: 97

(103) شرح الكافية: ج3، ص1279.

(104) ج3، ص337.

(105) ص: 50

(106) لم أعرف قائله، التذييل (4/ 144) ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج7، ص 3400.

(107) شرح التسهيل: ج3، ص329

(108) ينظر: شرح التصريح: 192/2.

(109) أوضح المسالك، ٣/ ٤٠٢.

(110) ينظر: شرح المفصل: 259/2.

(111) شرح التسهيل: ج3، ص329

(112) شرح الكافية: ج3، ص1274.

(113) المرجع السابق: ج3، ص1279.

(114) المرجع السابق.

(115) المرجع السابق.

(116) المرجع السابق.

(117) شرح الكافية: ج3، ص1279، شرح التسهيل: ج3، ص337.

(118) البروج: 4،5. وهذه الآية من بدل الاشتمال المستغني عن ضمير، أورده ابن مالك في كتابيه، شرح الكافية: ج3، ص1280،وشرح التسهيل: ج3، ص337 – 338.

(119) شرح التسهيل: ج3، ص337 – 338.

(120) المرجع السابق: ج3، ص335.

(121) المرجع السابق.

(122) المرجع السابق.

(123) المرجع السابق.

(124) البقرة: 217

(125) ينظر: ج3، ص 1277 – 1278.

(126) جاء به ابن مالك في منظومته، لبدل البداء أو الإضراب، شرح الكافية، ج3، ص1774. ف"حق المسيء" مبتدأ، و"هجرة": خبر، و"إساءة": بدل إضراب.

(127) ج3، ص329.

(128) شرح التسهيل، ج3، ص336.

(129) شرح الكافية: ج3، ص1278.

(130) أخرجه أبو داود في الصلاة 124.

(131) شرح الكافية: ج3، ص1278.

(132) ينظر: شرح الكافية: ج3، ص1278.

(133) جاء به ابن مالك في منظومته، لبدل النسيان أو الغلط، يقول ابن مالك: " أردت أن تقول: "المسيء من الذم مكتس"، فغلطت بذكر "معرى"، فأبدلت منه الذي كان مرادا"، شرح الكافية، ج3، ص1774

(134) شرح الكافية: ج3، ص1278.

(135) إبراهيم: 2،1

(136) شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 331.

(137) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 2/424-425.

(138) النبأ: 31-32. شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 331.

(139) شرح المقدمة المحسبة: 2/425.

(140) شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 331.

(141) العلق : 15-16

(142) قائله حميد بن ثور. الديوان ص 8 وروايته.

(143) قائله شمير بن الحارث الضبي. المساعد على تسهيل الفوائد 2/429، وخزانة الأدب 2/362.

(144) البقرة: 217

(145) ينظر: همع الهوامع: 5/218.

(146) ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: 719/2.

(147) ينظر: شرح المفصل: 266/2.

(148) شرح التسهيل: ابن مالك، ج3، ص 331.

(149) الشورى: 52-53

(150) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 425/2.

(151) المرجع السابق: ج3، ص332.

(152) للفرزدق، ديوانه 2/842. شذور الذهب ص256، والمساعد على تسهيل الفوائد 2/433.

(153) للأخطل، شعر الأخطل، ص119- 120، الأشموني 4/27، وشرح أبيات مغني اللبيب 5/45 - 47.

(154) ينظر: ج3، ص334.

(155) المائدة: 114

(156) شرح الكافية: ج3، ص1275

(157) شرح التسهيل: ج3، ص334، وشرح الكافية: ج3، ص 1282.

(158) الأشموني، 3/99، والعيني، 4/188.

(159) ينظر: شرح الكافية: ج3، ص 1282 -1284.

(160) الأحزاب: 21

(161) بيتان من الرجز المسدس قال ياقوت في حاشية الصحاح، وتبعه العيني 4/ 190 قائله العديل بن الفرخ -بضم الفاء وسكون الراء. قال ابن قتيبة في كتاب الشعر والشعراء: العديل بن الفرخ لقبه العباب -بفتح العين المهملة، وتشديد الموحدة الأولى-وهو من رهط أبي النجم العجلي. والضمير في أوعدني يعود للحجاج، وكان قد توعده "الخزانة 2/ 366".

(162) قاله النابغة الجعدي من أبيات أنشدها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- "الديوان 51، 73، والرواية في ص51. مجدنا وجدودنا. وبعض هذه الأبيات وردت في زهر الآداب 2/ 19، مجموعة المعاني 87، الجمحي 35، أمالي المرتضى 1/ 87 الإصابة 3/ 508، الاستعياب 3/ 554، جمهرة أشعار العرب 148.

(163) قاله عدي بن زيد "الديوان 35"، ونسب في الكتاب إلى رجل من بجلية 1/ 78، وتابع الأعلم هذه النسبة، ومحمد عبد الباقي في تحقيق كتاب شواهد التوضيح للمصنف 207.

(164) شرح الأشموني بحاشية الصبان 3/ 129.

(165) المرجع السابق: ج3، ص334.

(166) المرجع السابق: ج3، ص334 -335.

(167) في شواهد التوضيح، ص204، وخرجه البخاري، ص64، كتاب المغازي، و74 باب قدوم الأشعرين وأهل اليمين، حديث 1476.

(168) قائله ذو الرمة، الديوان، ص 605، معاهد التنصيص، 3/13.

(169) شذور الذهب، ص458، والتصريح 2/161، ومعجم شواهد العربية، غير منسوب فيها.

(170) قائله الكميت بن زيد الأسدي، (الديوان، 3/34) ، وقد ورد هذا البيت أيضاً في ديوان الفرزدق، 2/607، المبالة: ناقة الشاعر.

(171) شرح الكافية: ج3، ص1285.

(172) المرجع السابق.

(173) الأنعام: 12. جعل الأخفش "الذين خسروا أنفسهم" بدلا من الكاف والميم، وهو ضمير المخاطبين، ولا دليل قاطع في ذلك؛ لأنه يحتمل أن يكون "الذين خسروا أنفسهم مبتدأ مستأنفا، وخبره "فهم لا يؤمنون".

(174) ج3، ص332.

(175) المرجع السابق.

(176) المثال عند المصنفين غلى إبدال المضمر من الظاهر.

(177) شرح التسهيل: ج3، ص332.

(178) المرجع السابق.

(179) المرجع السابق: ج3، ص 332 -333.

(180) المرجع السابق: ج3، ص333.

(181) المرجع السابق.

(182) المرجع السابق.

(183) ينظر: المرجع السابق.

10. قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع الجذامي: اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004م.
3. ابن القيم، برهان الدين: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد السهلي. أضواء السلف، الرياض، ط1، 1373هـ /1954م.
4. ابن بابشاذ، الطاهر بن أحمد: شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية، الكويت، 1977م.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: اللمع في العربية. تحقيق: فائز فارس. دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط)، (د.ت).

6. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
7. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري: شرح ابن عقل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. لمحمد محي اللدين عبدالحميد. دار الطلائع للنشر، القاهرة، ط2، 2009م.
8. ابن فارس، أحمد بن فارس، زكرياء القزويني: مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون. دار الفكر، دمشق، ط1، 1979م.
9. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الل الأندلسي: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، 1967م.
10. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الل الأندلسي: شرحالكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، (د.ت).
11. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الل الأندلسي: شرح تسهيل الفوائد. تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،ط1، 1990م.
12. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب. دار صادر، بيروت، ط3، 1994م.
13. ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد اللد بن يوسف بن أحمد الأنصاري: أوضح المسالك إلىألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
14. ابن يعيش، يعيش بن على: شرح المفصل للزمخشري. تحقيق: إميل يعقوب. دارالكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
15. الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت بن طارفة التغلبي: ديوان الأخطل صنعة السكري. تحقيق: فخر الدين قباوة. دار الفكر، دمشق، ط4، 1996م.
16. الأزهري، خالد بن عبد الله الجرجاوي: شرح التصريح على التوضيح. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
17. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

18.الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن. تحقيق: صفوان عدنان الداودي. دار القلم، بيروت، ط1، 1991م.
19.الأفغاني، سعيد: من تاريخ النحو العربي. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، (د.ط)، (د.ت).
20.الحطيئة، أبو مليكة جرول بن أوس بن مالك العبسي: ديوان الحطيئة. برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: مفيد محمد قميحة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1993،1م.
21.الرازي، زين الدين أبو عبد اس محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي: مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، ط5، 1999م.
22.الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق البغدادي النهاوندي: الجمل في النحو. تحقيق: علي توفيق الحمد، كلية الآداب جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، إربد، بيروت، ط1، 1984م.
23.الزمخشري، أبو القاسم محمود بن أحمد: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم. مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
24.سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
25.السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. التوفيقية، مصر، (د.ط)، (د.ت).
26.السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط1، 2006م.
27.العكبري، ابن برهان الأسدي: شرح اللمع. تحقيق: فائز فارس. دار الكتب الثقافية، الكويت، ط1، (د.ت).
28.الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي: شرح كتاب الحدود في النحو. تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة، القاهرة، ط2. 1993م.
29.الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي: معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون. دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، (د.ت).
30.الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد: كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

31.الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة: ديوان الفرزدق. تحقيق: عليفاعور. دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1987م.
32.الكميت، ابن زيد بن الأخنس بن مجالد بن ربيعة بن قيس بن الحارث الأسدي. ديوان الكميت بن زيد الأسدي. تحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي. دار صادر، بيروت، ط1، 2000م.
33.ناظر الجيش، محمد بن يوسف. شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد). تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007م.